

صندوق التنمية العراقي  
تقرير الإجراءات المتفق عليها  
عن الفترة من ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣  
(الصادرات)

كي بي ام جي - مملكة البحرين  
يونيو ٢٠٠٤  
(يشتمل هذا التقرير على ١١ صفحة)

## التدقيق وخدمات استشارات المخاطر

تليفون: +٩٧٣ (٠١٧٢٣٤٨٠٧)  
فاكس: +٩٧٣ (٠١٧٢٢٧٤٤٢)  
e-Mail: kpmgbbh@kpmg.com  
ص.ب: ٦٢٢٠

مدى الغرفة التجارية  
شارع الملك فيصل  
المنامة  
مملكة البحرين

ص.ب: ٧١٠  
المنامة  
مملكة البحرين

### تقرير المحاسبين المستقلين عن تطبيق الإجراءات المتفق عليها

إلى المجلس الدولي للمراقبة والاشرف على صندوق التنمية العراقي (IAMB)

إلى سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)

لقد قمنا بالإجراءات الموضحة في الملحق المرفق والتي تم الاتفاق عليها مع المجلس الدولي للمراقبة والاشرف على صندوق التنمية العراقي وسلطة الائتلاف المؤقتة، بهدف المساعدة في تقييم مدى التزام صندوق التنمية العراقي بقرار مجلس الأمن رقم " ١٤٨٣ " فقرة رقم " ٢٠ " للفترة من بداية سريان القرار في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. سلطة الائتلاف المؤقتة هي الجهة المسؤولة عن التزام صندوق التنمية العراقي بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣.

تم تنفيذ الإجراءات المتفق عليها طبقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٩٢٠: " الإجراءات المتفق عليها بخصوص البيانات المالية " وطبقاً لمعايير المنظمة الدولية لدواوين المراجعة الخاصة بالمراجعة الحكومية.

إن كفاية تلك الإجراءات هي من مسؤولية الجهات المذكورة في التقرير. بناءً على ذلك لا نقدم أي تأكيدات بخصوص كفاية تلك الإجراءات المذكورة في الملحق بهدف إعداد هذا التقرير أو بأي هدف آخر.

## ١. نظم الرقابة الداخلية الأساسية على الصادرات

### ١.١ الإجراءات

قمنا بتوثيق نظم الرقابة الداخلية الرئيسية المستخدمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة والهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي، المسؤولة عن تسويق مبيعات وزارة النفط العراقية، في الرقابة على تحصيل إيرادات صادرات النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي والمتحصلات النقدية المودعة لدى صندوق التنمية العراقي.

### ٢.١ نظم الرقابة الداخلية الرئيسية

١.٢.١ قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار قرار رقم ٣٦ في ٣ أكتوبر ٢٠٠٣ بخصوص تنظيم توزيع النفط كمتعم للقانون العراقي ولمساعدة السلطات العراقية في التنظيم القانوني لتوزيع النفط داخل وخارج العراق. صدر هذا القرار للمساعدة في منع سرقة وتهريب الموارد الطبيعية ولحين انتهاء المراجعة الشاملة لبنود القانون العراقي.

٢.٢.١ قام المستشار الأول لوزارة النفط العراقية المعين من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بتنظيم ومساك بيان خاص لمتابعة حركة السفن بهدف التأكد من ان جميع مبيعات النفط ومشتقاته المنقولة في السفن قد تم بناءً على بنود العقود المبرمة وأنه قد تم إصدار فواتير بالمبيعات وتم إيداع حصيلة تلك الصادرات في المصرف الفيدرالي في نيويورك.

٣.٢.١ وما اننا لم نمنح ترخيص لزيارة مقر قوات التحالف البحرية، فقد تم إخطارنا من قبل المستشار الأول لسلطة الائتلاف المؤقتة بأن قوات التحالف البحرية تقوم بمراقبة حركة الشحن في الخليج وفي الحالات الضرورية قامت بالتأكد من قانونية نقل النفط ومشتقاته التي تم شحنها من العراق.

٤.٢.١ قام المستشار الأول لقوات التحالف بمراقبة أعمال وزارة النفط العراقية، الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي، بما فيها مراجعة كميات النفط المنتج بموجب المستندات الصادرة من قبل شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب يومياً.

٥.٢.١ خلال شهر أغسطس، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بتعيين شركات أمن دولية وقوات قبلية محلية لحراسة خطوط أنابيب النفط والمنشآت النفطية ضد التخريب.

٦.٢.١ اعتمدت سلطة الائتلاف المؤقتة ميزانية لتغيير وإصلاح نظام القياس بالمتر في شبكة أنابيب النفط.

٧.٢.١ جميع صادرات النفط ومشتقاته يتم تنظيمها وإصدار فواتير المبيعات الخاصة بها من قبل الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي المسؤولة عن تسويق مبيعات وزارة النفط العراقية.

صندوق التنمية العراقي  
تقرير الإجراءات المتفق عليها  
للفترة من ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣  
(الصادرات)

١. نظم الرقابة الداخلية الأساسية على الصادرات (يتبع)

- ١.٢.٨ تتعامل الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي عن طريق خطابات اعتماد نهائية غير قابلة للنقض وذلك للتأكد من تحصيل قيمة الصادرات.
- ١.٢.٩ يتم إيداع التحصيلات النقدية مباشرة في حساب منحصلات النفط في المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.
- ١.٢.١٠ لكل عملية شحن تقوم الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي بمطابقة فواتير الشحن وشهادات الكميات ودرجة الجودة وتقارير مستوى امتلاء البراميل وبيان شحن حمولة الصادرات وايصالات الاستلام المرفق بالفواتير، للتأكد من إصدار فواتير بقيمة جميع الشحنات.
- ١.٢.١١ حالياً لا توجد صادرات للغاز الطبيعي حيث لا توجد بنية تحتية عراقية لتصدير الغاز الطبيعي.

١.٣ النتائج

تم ذكر النتائج في البندين (٣ و ٤) من هذا التقرير.

## ٢. نظم الرقابة الداخلية الأساسية على عملية طرح المناقصات

١.٢.٢ قمنا بتوثيق نظم الرقابة الداخلية الأساسية المستخدمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة والهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي على عملية طرح المناقصات ومنح عقود الصادرات.

### ٢.٢ نظم الرقابة الداخلية

١.٢.٢.٢ يتم بيع معظم نفط البصرة الخفيف بعقود طويلة الأجل إلى شركات نفط دولية معروفة. يتم مراجعة هذه العقود دورياً من قبل الجهات المتعاقدة. على الرغم من وجود سياسة واضحة لهيئة تسويق النفط العراقي لبيع نفط البصرة الخفيف إلى المستخدمين النهائيين، إلا أنه يوجد أيضاً بعض التجار الموثوق بهم الذين يتم التعامل معهم.

٢.٢.٢.٢ يتم التعاقد على بيع نفط البصرة الخفيف بناءً على خطط الإنتاج والطاقة الانتاجية المتوقعة التي تحددها شركة نفط الجنوب. سعر بيع النفط الذي يتم تسليمه بناءً على تلك العقود هو السعر الرسمي للهيئة الحكومية لبيع النفط العراقي للكميات المقرر شحنها شهرياً.

يتم تحديد سعر البيع الرسمي بناءً على ٣ قياسات دولية وحسب المكان الذي يتم التصدير إليه وكما يلي :

" WTI " (الخط الثاني) للمناطق في أمريكا الشمالية " برنت "، للمناطق الأوروبية و "متوسط عمان و دبي" للجهات الشرقية كما هو منشور في نشرة بلائس اليومية.

يتم استخدام الطريقة ذاتها من قبل منتجي النفط الرئيسيين بالمنطقة.

٣.٢.٢ يتم بيع نفط كركوك عن طريق المناقصات نتيجة لتخريب أنابيب النفط.

٤.٢.٢ تم تعيين لجنة مناقصات مكونة من ١٢ فرد من أعضاء الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي. يتم وضع العروض المستلمة عن طريق الفاكس في أطرف منفصلة وإرسالها إلى لجنة المناقصات، والتي تقوم بفتح المظاريف في وقت محدد وتؤكد من مطابقة العروض للشروط الموضوعية. يتم استبعاد أي عرض يصل بطريق غير المذكور أعلاه.

خلال عام ٢٠٠٤ قامت الهيئة الحكومية لمبيعات النفط العراقي بتعديل سياستها للسماح باستلام العروض عن طريق البريد الإلكتروني.

٥.٢.٢ تقوم لجنة المناقصات بالتوصية بقبول العروض بناءً على عدد من الأسس تشمل على السعر والنقطة والسمعة والموقع الجغرافي للمشتري. بالنسبة لنفط كركوك تعتمد الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي على سياسة البيع للمستخدم النهائي.

صندوق التنمية العراقي  
تقرير الإجراءات المتفق عليها  
للفترة من ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣  
(الصادرات)

٢. نظم الرقابة الداخلية الأساسية على عملية طرح المناقصات (يتبع)

٦.٢.٢ يتم ارسال توصيات لجنة المناقصات إلى وزارة النفط للموافقة النهائية. موافقة الوزير قد تكون كتابية أو شفوية. بعد الموافقة يتم توقيع العقود مع المشتريين المختارين.

٧.٢.٢ يقوم المستشار الأول لسلطة الائتلاف المؤقتة بمراجعة السياسات المستخدمة من قبل الهيئة الحكومية لتسويق نفط العراق والموافقة عليها. كما يقوم أيضاً بمراجعة العقود و المناقصات المقبولة.

النتائج ٣.٢

النتائج المذكورة في البند ( ٤ ) من هذا التقرير.

صندوق التنمية العراقي  
تقرير الإجراءات المتفق عليها  
للفترة من ٢٢ مايو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣  
(الصادرات)

٣. مطابقات الصادرات في سجل استاذ صادرات الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي مع المصرف الاحتياطي الفيدرالي في بنك نيويورك

١.٣ الإجراءات

١.١.٣ حصلت كسي بي ام جي من الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي على قائمة بصادرات البترول (خام) ومشتقاته للفترة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ والتي تم مقارنتها مع سجل الأستاذ العام لمبيعات الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي.

٢.١.٣ بعد ذلك، قامت كسي بي ام جي بمقارنة قائمة الصادرات بالمبالغ المودعة في حساب "متحصلات مبيعات النفط" الذي تم فتحه بناءً على قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، نيابة عن البنك المركزي العراقي، في المصرف الاحتياطي الفيدرالي.

٢.٣ النتائج

١.٢.٣ يتم تنظيم عمليات البيع وإصدار الفواتير لصادرات النفط ومشتقاته عن طريق الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي التي هي المصدر الرئيسي لمبيعات وزارة النفط العراقية.

تبين لنا ان جميع صادرات المشتقات النفطية الثانوية كزيت الوقود (الديزل)، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، قد تمت بموجب المقايضة. ويسبب عدم وجود بنية تحتية لصادرات الغاز الطبيعي لا توجد صادرات للغاز الطبيعي من العراق.

٢.٢.٣ بلغت صادرات النفط المقيدة في الدفاتر المحاسبية للهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي للفترة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ مبلغ ٥,٠٧٦,٦٣٣,٥٠١ دولار أمريكي.

٣.٢.٣ يتم دفع عائدات صادرات النفط مباشرة في حساب "عائدات النفط" عن طريق خطابات اعتماد نهائية مع استلام العائدات خلال ٣٠ يوم تقريباً بعد شحن البترول.

عوائد صادرات النفط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ والمودعة في حساب عائدات النفط هي كالتالي :

حساب عائدات النفط

العام

٣,٩٢٢,٣٩١,٠٠٠ دولار أمريكي

٢٠٠٣

١,١٥٤,٢٤٢,٥٠١ دولار أمريكي

٢٠٠٤

٥,٠٧٦,٦٣٣,٥٠١ دولار أمريكي

٣. مطابقات الصادرات في سجل اسناد صادرات الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي مع المصرف الاحتياطي الفيدرالي في بنك نيويورك (يتبع)

٤. ٢. ٣ كذلك قامت الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي بتصدير المشتقات النفطية الثانوية كزيت الوقود (الديزل) بنظام المقايضة، حيث تمت مقايضة المشتقات النفطية الثانوية مقابل البنزين، ومقايضة النفط الخام مقابل الكهرباء من سوريا. صادرات خامات النفط الثانوية والنفط الخام واستيراد البنزين يتم قيدها في الدفاتر المحاسبية للهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي.

تبين لنا ان مجموع عمليات المقايضة المسجلة في سجلات الهيئة العامة لتسويق النفط للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ قد بلغت ١٢٠,٩٠٦,٦٧٨ دولار أمريكي. بما ان هذه العمليات لم تتم على أساس التبادل النقدي فإن مبالغها لم تسجل ضمن حساب "عائدات النفط" أو تحسب ضمن المبالغ المستحقة لصندوق التعويضات بموجب القرار رقم ٦٨٧ لمجلس الأمن الدولي والقرارات اللاحقة لذلك.

٥. ٢. ٣ تعتقد سلطة الائتلاف المؤقتة بأن كمية غير محددة من النفط والمنتجات النفطية تم تصديرها من العراق بطريقة غير مشروعة، (تهريبها) من العراق خاصة في الأشهر الأولى بعد الحرب من خلال تخطي الإجراءات الخاصة بالتسويق والبيع والتحصيل. على الرغم من نظم الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة والهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي. كما هو موضح في (٢.١) أعلاه فإن سلطة الائتلاف المؤقتة تعتقد ان نظم الرقابة الداخلية على صناعة النفط بالعراق كانت غير كافية للتأكد من أن جميع منتجات البترول ومشتقاته قد تم تسجيلها في الدفاتر. سلطة الائتلاف المؤقتة لا تستطيع تحديد كميات النفط ومشتقاته التي تم تصديرها بطريقة غير قانونية للفترة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.

لم يكن عملياً توسيع نطاق إجراءاتنا لتحديد تلك الكميات وتحديد قيمتها.



#### ٤. فحص صادرات النفط والمشتقات النفطية

- ١.٤. الإجراءات
- ٤.١.١. قمنا بتطبيق الإجراءات التالية على جميع صادرات البترول متضمنة ما تم مقايضته ولعينة من صادرات مشتقات البترول تمثل ٤٥% (من القيمة) :
- ٤.١.١. تحديد ما إذا كان قد تم اتباع أنظمة الرقابة الداخلية الأساسية المذكورة في (٢.٢) أعلاه للمناقصات ومنح العقود الخاصة بالمبيعات.
- ٤.١.٢. التأكد من توقيع العقود وفواتير البيع من شخص ذو صلاحية طبقاً لسياسات وإجراءات الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي وقد تم الموافقة عليها من قبل سلطة الإنتلاف المؤقتة.
- ٤.١.٣. مطابقة سعر البيع الموجود بفاتورة البيع مع العقد ومع مستند الشحن وشهادة الكمية والقيمة وتقرير مستوى امتلاء البراميل وشهادة الحمولة المصدرة وتقارير الاستلام.
- ٤.١.٤. إعادة احتساب سعر البيع بناءاً على نشرة بلاتس لكل شحنة ومقارنته مع السعر الموجود في فاتورة البيع.

#### ٢.٤. النتائج

- ٤.٢.١. يتم تطبيق نظم الرقابة الداخلية الرئيسية المذكورة في (٢.٢) أعلاه لطرح المناقصات ومنح العقود. كما لاحظنا أنه خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ تم بيع ١٨٠,٥٧٤,٢٧٤ برميل من نפט البصرة الخفيف عن طريق عقود طويلة الأجل و ٩,٩٢٨,٨٩١ برميل من خلال مناقصتين لمستخدمين نهائيين وتجار معروفين ترتبط الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي معهم بعلاقة طويلة (حوالي ٥%) . بالإضافة إلى ٧,٧٣٩,٥١٧ برميل من نפט كركوك تم بيعهم من خلال مناقصة واحدة لمستخدمين نهائيين معروفين.
- ٤.٢.٢. على الرغم من عدم احتفاظ الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي بدليل صلاحيات أو قائمة بالمخوليين بالتوقيعات فإن جميع العقود تم منحها والموافقة عليها من أحد الأعضاء الخمسة الرئيسيين في إدارة الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي، حيث قام وزير النفط بتوقيع جميع العقود وفي حالات استثنائية قام وكيل الوزارة بالتوقيع.
- ٤.٢.٣. تم التأكد من مطابقة الكمية والسعر الموجود بفاتورة البيع والمستندات المذكورة في قسم ٤.١.٣ لجميع الصادرات وعينات من صادرات المنتجات النفطية.

٤. فحص صادرات النفط والمشتقات النفطية (يتبع)

٤.٢.٤ تم التأكد من مطابقة الموجود بفاتورة البيع للسعر الرسمي المحدد باستخدام نشرة بلاتس لجميع صادرات النفط والهيئة المختارة من صادرات المنتجات النفطية.

كما لاحظنا منح خصم كبير على السعر طبقاً لنشرة بلاتس بالنسبة لصادرات مشتقات النفط الثانوية لتشجيع المشتريين على شراء المخلفات من العراق والمحافظة على استمرارية عمليات تصفية النفط. بالإضافة إلى نشر الأسعار والخصومات شهرياً لجميع العملاء. كان التحديد يتم بناءً على خليط من العوامل تتضمن عوامل أمنية والنقل والمسافة وجودة المنتج. كما لاحظنا قيام وزير النفط بالموافقة على جميع الأسعار والخصومات.

## التدقيق وخدمات استشارات المخاطر

تليفون +٩١٧٣ (٠١٧٢٢٤٨٠٧)  
فاكس +٩١٧٣ (٠١٧٢٢٧٤٤٢)  
e-Mail kpmgbb@kpmg.com  
ب.ت. ٦٢٢٠

مبنى الغرفة التجارية  
شارع الملك فيصل  
المنامة  
مملكة البحرين

ص.ب. ٧١٠  
المنامة  
مملكة البحرين

لم يتم تعييننا ولم نقم بأي فحص يكون الغرض منه هو إبداء الرأي على مدى التزام صندوق التنمية العراقي بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ و عليه فنحن لا نبدي هذا الرأي. إذا ما كنا قد قمنا بهذا الفحص كان من المحتمل ظهور أمور أخرى كان سيتم عرضها عليكم.

قمنا بتدقيق قائمة النقد المستلم والمدفوع لصندوق التنمية العراقي عن الفترة من البداية ( ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ مع تقريرنا الصادر في ٢٩ يونيو ٢٠٠٤ ، حيث قمنا بإصدار رأي متحفظ على مدى اكتمال صادرات البترول والمنتجات البترولية والذي أشير إليه في النتائج تحت البند (٣ . ٢ . ٥) من هذا التقرير.

هذا التقرير معد فقط لاستخدام المجلس الدولي للمراقبة والإشراف على صندوق التنمية العراقي وسلطة الإنستلاف المؤقتة. هذا التقرير غير معد ولا يجوز استخدامه في أو عن طريق أو يعتمد عليه أي شخص أو جهة عدا الجهات المذكورة أعلاه ومع ذلك فإن هذا التقرير للنشر العام وان توزيعه غير محدد. وعليه فنحن غير مسئولين في أي حال من الأحوال لأي إستخدام أو تجاه أي شخص قام بالاطلاع على هذا البيان إلا في حالة الحصول على موافقة كتابية منا بذلك.

ك.ب. ٢٩

المنامة - مملكة البحرين

٢٩ يونيو ٢٠٠٤

## الملحق

بغرض مساعدة المجلس الدولي للاستشارات ومراقبة صندوق التنمية العراقي وسلطة الإنعلاف المؤقتة لتحديد إذا ما كانت صادرات البترول ومشتقاته والغاز الطبيعي متطابقة مع افضل الإجراءات المتخذة من قبل السوق العالمي للتسويق. لقد طلبت منا القيام بالإجراءات التالية :

١. توثيق نظم الرقابة الداخلية الرئيسية المستخدمة من قبل سلطة الإنعلاف المؤقتة والهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي الخاصة بتحصيل الإيرادات من صادرات النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المستخرج والایداعات النقدية في صندوق التنمية العراقي.

٢. توثيق نظم الرقابة الداخلية المستخدمة من قبل سلطة الإنعلاف المؤقتة والهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي على عمليات طرح المناقصات ومنح عقود التصدير.

٣. الحصول من الهيئة الحكومية لتسويق النفط العراقي على قائمة بالصادرات ومطابقة أستاذ مبيعات الهيئة مع المبالغ المودعة في المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

٤. لجمع صادرات النفط ولعينة من صادرات المنتجات النفطية القيام بالتالي :

- تحديد إذا ما كانت نظم الرقابة الداخلية المذكورة في البند ( ٢ ) أعلاه ل طرح المناقصات ومنح العقود قد تم اتباعها.
- التأكد من توقيع العقود وفواتير البيع من شخص ذو صلاحية طبقاً لسياسات وإجراءات الهيئة الحكومية لتسويق النفط.
- مطابقة الكميات وسعر البيع الموجود بالفاتورة مع العقد ومستند الشحن وشهادة الكمية والجودة وتقرير درجة امتلاء البراميل وشهادة شحن حمولة الصادرات والاستلامات الرئيسية.
- إعادة احتساب سعر البيع الرسمي بالرجوع إلى نشرة بلائس لجميع الشحنات ومقارنته بالسعر الموجود بالفاتورة وتحديد أي استثناءات.